

DocScan Pro free trial  
State of Kuwait  
Civil Service Commission



دولة الكويت  
ديوان الموظفين

Ref. :

Date :

٢٧ يوليو ١٩٩٦

الإشارة :

التاريخ :

وزارة المالية - الوارد

رقم الملف ١١٥٣١٣

رقم الوارد ١١٥٣١٣

تاريخ الاستلام ١١/٧/٩٦

اسم المستلم

الأخ المحترم / وكيل وزارة المالية

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : الأستفسار حول أحكام المادتين الرابعة والخامسة من قرار

مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢/٢)

(٣٧/د سيار)

بالأشارة الى كتابكم رقم [م/٩٢٣-٥٦٦٥] المؤرخ ١٦/٣/٩٦ ، بشأن طلب الافاده بالرأى عن  
الأجراء الواجب اتخاذه فى حالة قيام الدولة المضيفة بتحمل تكاليف السفر أو الإقامة للموفدين فى ضوء  
أحكام المادتين الرابعة والخامسة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢/٢) .

يرجى الاخطاه بأنه يتبين من نص المادتين الرابعة والخامسة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم  
٩٢/٢ بشأن لائحة نفقات السفر ومصروفات الانتقال إنه بينما جاء نص المادة الرابعة مطلقاً وشاملاً فى  
خصم كل ما يصرف للموظف المكلف بمهمة رسميه بالخارج عينا أو نقدا سواء كان الصرف من جهة داخل  
البلاد أو خارجها وسواء كانت الجهة حكوميه أو غير حكوميه عن المهمه المكلف بها ، وذلك وفقاً لنسبة  
الخصم التى يحددها الوزير المختص وبما لايزيد عن نصف نفقات السفر المستحقه للموظف فقد جاءت المادة  
الخامسة لتقرر عدم الخصم ولكن فى حالة واحدة فقط وهى أن يكون الموفد فى مهمة رسميه فى حالة  
الضيافه الكامله من قبل الدوله المضيفة .

والضيافه الكامله تعنى هنا تحمل الدوله المضيفة لكل ما تشمله نفقات السفر وفقاً للماده الأولى من  
ذات القرار والتى قضت بأن تشمل نفقات السفر " أجور المبيت والمأكل والانتقال المحليه " بحيث إذ لم تكن  
الضيافه الكامله على هذا النحو بأن اشتملت مثلاً على الإقامة فقط دون المأكل والانتقالات المحليه فنكون قد  
خرجنا من حاله الضيافه الكامله وتنطبق بالتالى ماده الرابعه ويتم الخصم وفقاً للنسبه المقرره والتى  
يحددها الوزير المختص فى هذا الشأن .

لذلك - يفيد الديوان - بأنه اذا لم يكن الموفد فى حالة الضيافه الكامله من قبل الدوله المضيفة  
على النحو السالف بياته فإن الأجراء الواجب اتخاذه هو الخصم وفقاً للماده الرابعه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

أحمد شويش  
مدير إدارة الشؤون الإدارية

١٠٣٨/١٧/٩٦



## دولة الكويت ديوان الموظفين

Ref. :

٧/١٧٥٩

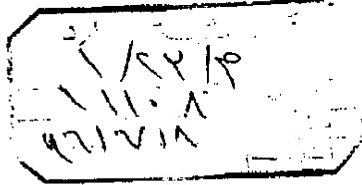
الإشارة :

Date :

٢٣/٥

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :



الاخ المحترم / وكيل وزارة المالية

تحية طيبة وبعد ..

بناء على الاجتماع الذي تم مع المسؤولين بإدارة الحسابات العامة بوزارتكم بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٦ بشأن بحث موضوع صرف المخصصات المالية للموظفين في مهمات رسمية من غير موظفي الدولة .

يفيد الديوان - بالموافقة على ما جاء بهذا الاجتماع والذي أنهى بالاتفاق على الآتي :-  
أولا : استمرار الصرف لمن كانوا موظفين سابقين كل حسب درجته المالية التي كان يشغلها قبل تركه الخدمة .

ثانيا : يصرف للموظفين في مهمات رسمية من غير موظفي الدولة الذين لم يسبق لهم العمل بالجهات الحكومية بالحد الأدنى من المخصصات المنصوص عليها بالقرار ١٩٩٢/٢ الخاص بالمهمات الرسمية .

ثالثا : الحالات التي ترى وزارتكم أنها تتطلب منحها أكثر من الحد الأدنى من المخصصات المنصوص عليها بالقرار أعلاه يمكن التنسيق مع ديوان الموظفين بشأنها .

رابعا : أن يتم الصرف في كافة الحالات الواردة أعلاه من الباب الخامس ( بند ٦ مجموعة ١ ) ولا يجوز صرف تلك المخصصات على الباب الأول من الميزانية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

رئيس الديوان  
عبد العزيز عبد المحسن  
رئيس الديوان